تحقيق

أكرم حمدان
akh_shebaa@hotmail.com

قانون الانتخاب على مشرحة الحكومة والمجلس آراء نيابيّة حول مقاربة الاقتراحات المطروحة

بعدما فتحت الدورة الاستثنائية لمجلس النواب لاستكمال القيام بدوره التشريعي ومواكبة المشاريع التي تقرها الحكومة وترسلها الى المجلس النيابي، لاسيما منها المشاريع الاصلاحية التي ينتظرها الجميع في الداخل والخارج، برز الى الواجهة مجددا طرح النقاش حول قانون الانتخابات النيابية التي يفترض ان تجري في ايار من العام المقبل

على الرغم من اهمية الملفات المرتبطة بعملية اعادة الاعمار ومعالجة الفجوة المالية وغيرها من العناوين الاساسية الملحة، يبقى ملف الانتخابات النيابية في صدارة اولويات المرحلة المقبلة، وقد وضع على طاولة مجلس النواب عبر طرح مجموعة من اقتراحات القوانين التي تبدأ بتعديل القانون الحالي وتنتهي بأفكار جديدة كليا.
"الامن العام" التقت امين سرالقاء الديموقراطي النائب هادي ابوالحسن، عضو التكتل النيابي المستقل النائب الان عون، عضو تكتل لبنان القوي النائب سيزار ابي خليل، رئيس تكتل الجمهورية القوية النائب جورج عدوان.

ابوالحسن: قانون الانتخاب بوابة الاصلاح

■ هل تعتقدون ان من المبكر فتح ملف قانون الانتخابات النيابية؟
□ اي اقرار قانون جديد للانتخابات نعتبره خطوة على طريق الاصلاح السياسي، والاصلاح السياسي لا يتجزأ. لذلك، كان مطلبنا انشاء الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية، واتخاذ خطوات على طريق الغاء الطائفية السياسية، بعدها يكون هناك اقتراح قانون خارج القيد الطائفي مقرونا بإنشاء مجلس شيوخ.

امين سر اللقاء الديموقراطي النائب هادي ابوالحسن.

■ هل ترون ان القانون الحالي لا يزال صالحا ام انه يحتاج الى تطوير وتعديل؟
□ كون الفترة الزمنية التي تفصلنا عن موعد اجراء الانتخابات النيابية المقبلة لا تسمح ربما بالتوافق على اصلاح كهذا، لأن هذا الامر يحتاج الى ورشة دستورية، سنضطر ان نقبل بالقانون الحالي مع تعديل وحيد يتعلق باعطاء الحق للمنتشرين في الاغتراب في التصويت للمرشحين في الدوائر الـ15 المحددة في القانون، اي كل ناخب يختار لائحة مع صوت تفضيلي للمرشحين في الدوائر الـ15 في لبنان، هذا ما يمكن ان يسلك في الوقت الحاضر.

■ ما هي طبيعة الاقتراحات التي يجري بحثها في اللجان النيابية المشتركة واللجنة الفرعية المنبثقة منها؟
□ كل الاقتراحات المطروحة حاليا جديرة بالاهتمام والمناقشة، لكن بالواقعية السياسية نعتبر ان هذا الموضوع قد يكون متعذرا في الوقت الحاضر، الافضل ان نبدأ بورشة دستورية بعد الانتخابات النيابية المقبلة وان نشرع في تشكيل الهيئة الوطنية لالغاء الطائفية السياسية، وان نقر قانونا عصريا للاحزاب وقانونا موحدا للاحوال الشخصية، وان ندخل في البرامج التربوية والتوعوية، ثقافة لا طائفية، ونذهب في اتجاه قانون لا طائفي للانتخابات خارج القيد الطائفي مع

> **نحتاج الى ورشة دستورية بعد الانتخابات المقبلة**

انشاء مجلس الشيوخ. هذه هي الطريقة الامثل، لكن كون الوقت لا يسمح، ولا يبدو ان هناك امكانية للتوافق بين كل القوى على خطوة كهذه في الوقت الحاضر، نقترح تعديل مادة في قانون الانتخابات الحالي والتي سبق واشرنا اليها حول اقتراع المغتربين.

عون: المهم صحة التمثيل

■ هل تعتقدون ان من المبكر فتح ملف قانون الانتخابات النيابية؟
□ كلا، خصوصا اذا اعتبرنا اننا سننجز قانونا انتخابيا جديدا. فهذا يتطلب اعطاء كل القوى والشخصيات السياسية المعنية بالاستحقاق، الوقت الكافي لتجهيز نفسها وتحالفاتها وفقا للقانون الجديد. أي تغيير جوهري في طبيعة القانون ونظامه وتقسيماته، قد يعيد خلط الاوراق بشكل كبير.

■ هل ترون ان القانون الحالي لا يزال صالحا ام انه يحتاج الى تطوير وتعديل؟
□ صالح طبعا، انما يحتاج الى معالجة موضوع انتخاب المغتربين وحسم الجدل حول امكان تصويتهم لستة نواب في الخارج او تصويتهم للدوائر في لبنان وفقا لسجلات نفوسهم.

■ ما هي طبيعة الاقتراحات التي يجري بحثها في اللجان النيابية المشتركة واللجنة الفرعية المنبثقة منها؟
□ هناك اقتراحات تقدم بها نواب عدة. منها تعتمد النسبية في انتخابات مجلس النواب على اساس لبنان دائرة واحدة ومن دون قيد طائفي، مع انشاء مجلس شيوخ على اساس طائفي يتم انتخابه

عضو اللقاء النيابي المستقل النائب الان عون.

> **الذهاب الى الغاء الطائفية عنوان براق ومثالي**

وفقا للقانون المعروف بـ"الارثوذكسي"، منها ما هو قائم على مبدا الدائرة الفردية مع انتخاب بالنظام الاكثري، ومنها ما يعتمد النظام المختلط في الدوائر الحالية بين نواب ينتخبون على النظام الاكثري، وشيوخ ينتخبون على اساس النظام النسبي عن كل دائرة من الدوائر الحالية.

■ ما هي الصيغة المثلى لقانون الانتخاب العصري؟
□ لا نظام امثل في بلد مثل لبنان الذي يحمل هذا الكم من التعقيدات والتناقضات بين مكوناته، لذلك يجب اعتماد القانون الافضل الذي يراعي بين الحداثة مثلا بنود كالميغا سنتر والبطاقة الممغنطة، وبين خصوصية لبنان بتنوعه وصحة تمثيل الطوائف. اما الذهاب الى الغاء الطائفية الذي هو عنوان براق ومتقدم ومثالي، ◄

◄ فمع طموحنا لأن يصل لبنان اليه الا انه يتطلب مسارا زمنيا متشعبا ومتعدد الجوانب وليس قرارا ينفذ من يوم الى آخر.

ابي خليل: القانون الحالي الافضل

■ هل تعتقدون ان من المبكر فتح ملف قانون الانتخابات النيابية؟

□ المسألة ليست في التوقيت وانما في العناوين المطروحة والغايات والاهداف المبيتة وراءها. بالتالي، لا مانع ولا مشكلة في اي نقاش او حوار يجري، لكن يجب ان يكون على قاعدة حماية صحة التمثيل، وعدم طغيان طرف او فريق على آخر.

■ هل ترون ان القانون الحالي لا يزال صالحا ام انه يحتاج الى تطوير وتعديل؟

□ نعم، نحن نعتبره الافضل والانسب كونه يجمع بين النسبية كواحدة من افضل وسائل التمثيل وبين الصوت التفضيلي، لاسيما وان من يصوت لأي لائحة فهو عمليا يصوت لخيار سياسي واضح. طرحنا سابقا موضوع تحديد حاصل لكل مرشح او حد ادنى للتأهيل لكي يتم تجاوز فكرة عدد الاصوات، علما ان هذا الامر ليس فيه مشكلة. فاللائحة تحصل على حصتها وفقا لنسبة الاصوات التي نالتها في معزل عن عدد اصوات كل مرشح فيها. نحن مع كل ما يذهب نحو صحة التمثيل، وضد كل ما يمكن ان يضرب النموذج اللبناني والوحدة بين اللبنانيين حتى ولو كانت تحت عناوين براقة، نعتقد انها لا تخدم سوى تقسيم اللبنانيين.

■ ما هي طبيعة الاقتراحات التي يجري بحثها في اللجان النيابية المشتركة واللجنة الفرعية المنبثقة منها؟

□ هناك العديد من الاقتراحات الموجودة امام اللجان النيابية واللجنة الفرعية المنبثقة منها، لكن الجلسات التي عقدت حتى تاريخه لا تزال تناقش العموميات. ثمة من يريد الغاء حق المنتشرين والمغتربين في الاقتراع والتمثيل، ونحن نتمسك بهذا الحق، ونرى ان القانون الحالي هو افضل الممكن لأنه يؤمن الشراكة التي يمكن ان تضرب وحدة لبنان في حال تعرضت لأي خلل.

■ ما هي الصيغة المثلى لقانون الانتخاب العصري؟

□ نحن نعتبر ان القانون الافضل هو القانون الارثوذكسي الذي تقدمنا به، وهو يتناسب مع اللبنانية. تحت هذا السقف، لدينا ليونة لمناقشة اي اقتراحات لتطوير او تعديل القانون الحالي، او الانتقال الى قانون جديد.

■ ما هي التعديلات التي يمكن ان تقبلوا بها على القانون الجديد؟

□ نحن منفتحون على كل الافكار طالما لا تمس صحة تمثيل المكونات

عضو تكتل لبنان القوي النائب سيزار ابي خليل.

> كل الضجة هدفها ضرب حق المنتشرين في المشاركة

الديموقراطية التوافقية التي يتميز بها لبنان. كما ان هناك نماذج مشابهة في العالم مثل بلجيكا وغيرها، وهناك دراسات عن 26 ديموقراطية توافقية. نحن لسنا غير هذه الدول والنماذج، ويمكن ان نطور في اساليب اتخاذ القرار اذا اعتمدنا هذا النوع من القوانين.

■ ما هي التعديلات التي يمكن ان تقبلوا بها على القانون الجديد؟

□ نحن نعتبر القانون الحالي هو الافضل لصحة التمثيل مع اضافة تعديلات لجهة تحديد الحاصل، لكن التمثيل يتوزع بين اللوائح في معزل عن عدد الاصوات. كل الضجة حول تعديل القانون هي لضرب حق المنتشرين والمغتربين في التمثيل، وهناك من اعترف انه اخطأ في السابق عندما وقف ضد هذا الحق، واعتقد ان الظروف والمعطيات هذه المرة لن تسمح بضرب حق هؤلاء.

عدوان: القانون الحالي الاصلح

■ هل تعتقدون ان من المبكر فتح ملف قانون الانتخابات النيابية؟

□ بالعكس، من الضروري ان يفتح البحث في ملف قانون الانتخاب لاستكمال الامور التي يفترض ان تدرس في القانون وعدم الانتظار حتى اللحظات الأخيرة. هناك امران مهمان في القانون يجب بتهما واهمهما البطاقة الممغنطة وايضا المقاعد الستة المخصصة لغير المقيمين، كان من الضروري البحث في هذين الامرين، ونتيجة النقاش يتم تعديل قانون الانتخابات مع احترام المهل الواردة فيه.

■ هل ترون ان القانون الحالي لا يزال صالحا ام انه يحتاج الى تطوير وتعديل؟

□ هذا القانون نعتبره اكثر من صالح، وهو يحظى بموافقة من الاكثرية النيابية كما انه لم يستكمل تطبيقه كما يجب واخذ جهدا كبيرا حتى تم التوصل اليه، فلنطبقه اولا كما يجب وبشكل كامل، ومن ثم اذا وجدنا ان هناك امورا في حاجة الى تعديل يمكن حينها البحث فيها. لكن الان الاولوية لتطبيق القانون الحالي الذي نعتبره صالحا ويراعي صحة التمثيل، وبعد الانتخابات نبحث في كل الأمور التي تحتاج الى نقاش في قانون الانتخابات وغير قانون الانتخابات. هناك ملفات في حاجة الى البحث مع بعضها البعض، فلتكن الاولوية لتطبيق القانون وبعد الانتخابات نرى هل يجب ان تكون هناك دعوة للجلوس الى طاولة برئاسة رئيس الجمهورية لبحث ومناقشة كل الامور التي لم تطبق بعد من بنود الدستور. يجب ان نتعلم من التجارب السابقة ونرى ما هو الافضل والانسب وما يمكن القيام به لمصلحة البلد.

■ ما هي طبيعة الاقتراحات التي يجري بحثها في اللجان النيابية المشتركة واللجنة الفرعية المنبثقة منها؟

□ ما يجري بحثه هو الخيار بين ان نستكمل تنفيذ وتطبيق القانون الحالي والعمل على

رئيس تكتل الجمهورية القوية النائب جورج عدوان.

> نحن مع المقاعد 128 ولسنا مع تخصيص مقاعد للخارج

الامور التي يجب ان تستكمل كموضوع البطاقة الممغنطة والمقاعد المخصصة لغير المقيمين واي اصلاحات اخرى ممكن ان تضاف على القانون لكي نكون جاهزين لاجراء الانتخابات او نبحث في قوانين اخرى، النقاش يدور هنا، ونحن نرى ان الافضل هو الابقاء على القانون الحالي لأن الوقت غير مناسب لبحث الامور الاخرى في انتظار ان تستكمل الدولة سيطرتها الكاملة على كل ترابها، ونتخلص من موضوع السلاح، لأننا ما زلنا في خضم الحرب، وفي انتظار ان تستعيد الدولة قرارها، نكون قد اجرينا الانتخابات النيابية ضمن الوقت وضمن احترام المهل الدستورية، وفقا للقانون الحالي لأن من شبه المستحيل التفاهم على قانون جديد وبالتالي يجب عدم تعطيل الانتخابات.

■ ما هي الصيغة المثلى لقانون الانتخاب العصري؟

□ هي التي ترتبط وتؤمن صحة التمثيل. في وضع لبنان الحالي الذي تفرع من التعددية الطائفية الى المذهبية، وبالتالي علينا في الوقت الراهن مراعاة صحة التمثيل للمكونات، واي قانون يؤمن صحة التمثيل علينا اعتماده في انتظار ان نتفق على مقاربة هذا الملف بشكل كامل وعميق وفعلي، اذ كيف يمكننا الحديث عن الغاء الطائفية ونحن لا نزال نعاني من المذهبية؟ نحن نرى بأن القانون الحالي الى حد ما يراعي صحة التمثيل، واذا كان هناك من اقتراح يؤمن هذا الموضوع بشكل افضل فنحن معه.

■ ما هي التعديلات التي يمكن ان تقبلوا بها على القانون الجديد؟

□ نحن مع التعديلات المتعلقة باعتماد البطاقة والاصلاحات المرتبطة بالنفقات واي اصلاحات اخرى، ونحن ايضا مع ان يكون عدد المقاعد 128 وفقا للدوائر الحالية ولسنا مع تخصيص مقاعد للخارج، هذه النقاط التي يمكن ان تبحث في القانون الحالي.